المشكلات الاجتماعية المعاصرة وتنوع جرائم العنف

Contemporary social problems and the diversity of violent crime

حورية بن حمزة[1]، فاطمة غاي[2]

Houria Benhamza[1], Fatma ghai[2]

[1]جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف (الجزائر)، houriabenhamza@yahoo.fr

[2]جامعة عبد الحميد المهري، قسنطينة2 (الجزائر)، fatma.ghai@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/02 تاريخ القبول: 2020/08/29 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

تقودنا مظاهر العنف باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد سياسية، اقتصادية وثقافية، إلى مسألة تشابك المفاهيم ، وتعقدها واختلافها من مجتمع لآخر، وأيضا إلى تعقد في أساليب ضبطها في النظم والأعراف الاجتماعية وفي المراسيم والقوانين المشرعة دوليا، أما عن أسبابها في نظرنا، يعتبر التطور الهائل في الإنتاج الاقتصادي وتنوع السلع بانفتاح الأسواق وحرية التجارة واللاحدودية في المعاملات الاقتصادية وتطور الأنظمة المعلوماتية من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية في الآونة الأخيرة التي كانت عاملا أساسيا في انتشار جرائم العنف.

الكلمات المفتاحية: العنف، الجريمة، العولمة، المشكلة الاجتماعية.

Abstract:

The violence as a social phenomenon with political, economic and cultural dimensions lead us to the question of the intertwining concepts, their complexity and their differences from one society to another, and also to the complexity of methods of controlling them in social systems and norms and in the international laws and decrees and laws, as for our reasons in our view, the enormous development in Economic production, diversification of goods, openness of markets, freedom of trade, and infinity in economic laboratories and the development of information systems are among the most important reasons that led to the emergence of many social problems in recent times that were a major factor in the spread of violent crime.

Key words: *violence, crime, globalization, social problem*

المؤلف المرسل: حورية بن حمزة، الإيميل: houriabenhamza@yahoo.fr

1. مقدمة:

إنها كثيرة تلك الظواهر الاجتماعية الناتجة عن الضغوطات النفسية والاجتماعية، وعن ممارسات لبيئة اجتماعية طغت عليها الأفعال المشحونة بالعدوانية، والتي تجعل الكثير من الأفراد يستخدمون الألفاظ السيئة، لتحقيق مصالحهم المادية والمعنوية وصولا إلى استعمال السلوك العنيف وأحيانا تتحول تلك الظواهر إلى مشكلات حقيقية لم تكن في الحسبان بارتكاب أفضع الجرائم.

سنتناول في هذه الورقة البحثية ظاهرة العنف وجرائمها كإحدى أهم المشكلات المعاصرة، وتحديد الظروف الراهنة الاقتصادية منها والثقافية التي انعكست سلبا على مجتمعاتنا العربية، في واقع هذا النظام العالمي الجديد والذي اصطلح عليه بنظام العولمة، فمن جانب نجد الوضع المستحدث في عالم المعلوماتية قد خلف آثارا ايجابية كسهولة التنقل والتواصل والربط بين مختلف الشعوب، لكن أكثر النتائج لهذه العولمة هو الجانب السلبي في الكثير من المواقف والظواهر الاجتماعية، حيث نرى تدهورا كبيرا في العلاقات الاجتماعية من تفكك أسري وانحلال خلقي وإدمان على المخدرات والهجرة غير الشرعية وحتى ظاهرة الانتحار وغيرها... هذا بتدفق الثقافة الكونية التي هدفها نشر إيديولوجية الانفتاح والحرية والهيمنة للقوى الإستراتيجية وللرأسمالية الجديدة، والدعاية لسيادة آليات السوق والتجارة الحرة، مما أدى ذلك إلى تعميم الفكر المادي، وطغيان للمصلحة الشخصية، وفقدان للقيم الإنسانية في أغلب الأحوال فالقوي يأكل الضعيف. ومن هنا تتسع الهوة بين أطراف المصلحة الواحدة، وتؤدي في الأخير إلى استخدام العنف والسطو والتعدي لتحقيق هذه الغاية غاية النفوذية وخاصة المادية.

أما عن أساليب العنف فهي مختلفة، فكثيرا ما نسمع عن حالات اختطاف الأطفال الأبرياء قصد ابتزاز مادي أو بيع لأعضاء، وكثيرا ما نقرأ في الصحف عن الاحتيال بطرق جد متطورة على القانون وعن الغش والمضاربات في السلع وكثرة أعمال الاختلاس والفساد المالي، وخلفية كل ذلك هي البحث عن سبل غير شرعية من أجل الربح، ولتحقيق المكانة والسلطة في الوسط الاجتماعي، كما اختلطت السبل غير القانونية حول مسألة الكسب، فتنامت ظاهرة العنف وتباينت أشكالها ومظاهرها وأساليبها.

إن تطبيق نظام العولمة، بمختلف جوانبها الثقافية والتكنولوجية والاقتصادية وبتنوع آليات انتشارها في المجتمعات، ازدادت العلاقات الاجتماعية تعقدا وحركية، فكان نتائجها بظهور العديد مظاهر العنف السياسي والأخلاقي، ومنها العنف المادي، والجسدي واللفظي...

هنا نطرح تساؤلا: هل للنظام الجديد الذي عم الاقتصاد العالمي والذي أصطلح عليه بنظام العولمة له علاقة بتوسع مشكلة الإجرام وبتنامي ظاهرة العنفخاصة في المجتمعات النامية؟

2. قراءة مفاهيمية لبعض المصطلحات:

1.2. المشكلة الاجتماعية:

تعد "مشكلة العنف" كأهم مشكلة من المشكلات الاجتماعية المعاصرة، والتي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والبيئية، كما أنها تتطور مع تطور المجتمعات ومع التغير الاجتماعي وتحول في القيم والأعراف والعلاقات فيما بين الأفراد، وتتصل بواقع المؤسسات المجتمعية، وبأساليب الضبط الاجتماعي كالقوانين والأعراف والقيم.

فإذا كانت هذه المشكلة من صفات المجتمع الحضري أو الريفي فهي في أغلب الأحوال تكون على سواء في نتائجها، لكنها تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية والظروف المادية وباختلاف الأزمنة. إنها من المشكلات التي يصعب تحديد نتائجها، فهي تؤثر على فئات وعلى شرائح مختلفة في المجتمع، وبدرجات متفاوتة، كما تؤدي إلى مجموعة من التغيرات في العلاقات الاجتماعية والسياسية. وبالتالي هنا جاءت الحاجة إلى فهم العنف كمشكلة اجتماعية ودراسة خلفيتها وأسبابها، كما جاء عند أحد الباحثين بقوله: "فهنا ظهر علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في علاقته بغيره، من أفراد المجتمع، أثناء تفاعله معهم، وعند قيامه بالعملية الإنتاجية، من أجل إشباع الحاجات الإنسانية". (حجازي، 1988م، ص 12)

ويقول المتخصصون في هذا الحقل أيضا، أن معنى المشكلة الاجتماعية "هي موقف يتطلب المعالجة الإصلاحية وينجم عن أحوال المجتمع،والبيئة الاجتماعية، ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية، لمواجهته وتحسينه". (حسن، 1985م، ص 148)

وظاهرة العنف هي ظاهرة عالمية ناتجة عن مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية، وأيضا الاقتصادية والسياسية،وهي من الظواهر التي عمت مجتمعات عديدة في الآونة الأخيرة، ولها آثار سلبية على علاقات المجتمع، وعلى مختلف مؤسسات المجتمع المدني. وتشكل عائقا في تحقيق التنمية، وقد تصل إلى تهديد استقرار الدولة وتمس بسيادتها وبمكانتها أمام باقي الدول والأمم. ومهما كانت أو تعددت الأسباب الدافعة إلى استخدام هذا السلوك الشائع في مناطق التجمعات السكانية، باللجوء إلى القوة والضغط المادي والمعنوي لتحقيق غايات بعض الأفراد وبأسلوب غير شرعي: كالاستيلاء والضرب والقتل والابتزاز وغيرها... فإنه من الضروري التوقف عند هذه الظاهرة وضبط خلفياتها ونتائجها على مجتمعنا، ولتوضيح الأهمية في معالجة ظاهرة العنف، ولتحديد

طرق انتشارها خاصة في المجتمع المعاصر، ولربط خلفياتها السلبية بالجانب الاقتصادي والثقافي والإعلامي، وإبراز البعد السوسيولوجي لهذه الأبعاد الثلاثة، وتوضيح آثارها على البنية الاجتماعية للمجتمع وعلى وظائف مؤسساته.

2.2. مفهوم العولمة:

تعرف العولمة "بأنها ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة". (غليون، 10 أفريل 1997م)

ومن جانب اقتصادي فالعولمة هي ذلك الاستخدام الدال اقتصاديا على مجال المال والتسويق والاتصال، وأيضا على الإفرازات المعلوماتية التي استخدمت لتدل على حرية السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية، ولا نتعمق في هذا المفهوم لأننا نخص الموضوع بفهم واقع العنف، بينما العولمة وهذه الكلمة التي ما يزال الالتباس حولها تعد سببا أساسي للعنف، فنكتفي بهذا التعريف الشامل لآلياتها.

3.2. مفهوم العنف:

إن تحديد مصطلح **العنف** لغة "la violence" من "عنف" أي تشير إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم". (إبراهيم، 2003م، ص 133)

وعلى هذا الأساس فإن العنف يكون بعدة أشكال منها العنف الفعلي السلوكي والعنف اللفظي والرمزي. ويعرف العنف اصطلاحا بأنه "ذلك السلوك البشري الذي يأتي بشكل بدني: كالضرب، التشاجر، التدمير .. أو اللفظي، كالتهديد، الفتنة، ويؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين..". (العقاد، 1999م، ص 97)

والعنف سلوك اجتماعي وهو انحراف عن القواعد التي تحددها الأعراف في المجتمع، وهي في تعاريف لعلماء اجتماعيين ونفسانيين، كتعريف العالمين غراهام ويوور Graham و wurr حيث يعرفا العنف على أساس مظاهره، فيكون استخدام القوة والاحتجاج والاعتراض من ناحية، والشرعية من ناحية أخرى، والتي تستخدم بطرق متنوعة كمترادفات للعنف وذلك بالرجوع إلى من يستخدم العنف نفسه، أي العودة إلى النسبية (بدر م.، 2008م، ص 178)

وتحمل مفاهيم العنف صفات متباينة ومظاهر متنوعة لا يحددها إلا مستخدميه، ولا يبينها إلا العرف الاجتماعي وفي تعريف آخر "العنف إنساني وجبري (مفروض) وتلقائي، وهو قديم

قدم البشرية ذاتها، وأن سجل التاريخ البشري قد حفل ومازال بقوائم متعاظمة لأحداث العنف التي بدأت مع بداية البشرية (بدر م.، ص 176)

وبالتالي "فالعنف" سلوكا تستخدم فيه القوة أو التهديد أو الإكراه والقهر، والإيذاء البدني والنفسي والاجتماعي على الآخرين لتحقيق غايات أو لإشباع حاجات.

4.2. مفهوم الجريمة:

وهو ذلك السلوك الإنساني المنحرف الذي يمثل اعتداءا على حق أو مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع والقانون، ويعتبر من السلوكيات التي يترتب عليها ضرر على المجتمع، فتجرمه الدولة، وتتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه. (ربيع، 1994م، ص 39)

وهناك بعض المصطلحات المرتبطة بالجريمة ومنها:

1.4.2. مفهوم الانحراف: هو كل خروج عن أنماط السلوك الاجتماعي المألوف، والمتعارف عليه في مجتمع ما كما أنه يمثل "صورة من صور سوء تكيف الإنسان مع الأنظمة الاجتماعية التي يعيش في إطارها، ويترتب عليها سلوكيات مخالفة غير معتادة، بعيدة عن عادات وتقاليد وأعراف المجتمع مثل: الكذب، الرشوة والسرقة". (مصطفى م.، 1969م، ص 20)

وبهذا فالانحراف أوسع مضمونا ويحمل أبعادا سلوكية، قد تكون عند البعض عادية بينما يجدها البعض الآخر انحرافا عن القيم الاجتماعية السائدة.

2.4.2. الضبط الاجتماعي: هو أسلوب ونمط من الضغط يمارسه المجتمع على جميع أفراده المحافظة على النظام، ومراعاة القواعد المتعارف عليها، وهو القوة التي يمثل الأفراد فيها لنظم المجتمع، فالضبط الاجتماعي يشكل "العملية الإطرادية التي يخضع الأفراد فيها لمعايير المجتمع ولنظمه المختلفة والمرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي ذاته" (العويجي، 1986م، ص 284)

وبالتالي، فكل سلوك يمارس فيه العنف يكون خاضع لأحد الضوابط المسطرة في قاموس الضبط الاجتماعي، حسب القوانين والأعراف المتعارف عليها والمطبقة في كل مجتمع.

3.4.2. العقاب: وهو الجزاء الذي يضعه القانون والمشرع، لمنع أي اعتداء يكون ماديا أو معنويا، "فالعقوبات موانع قبل الفعل وزواجر بعده، وعلم العقاب يبحث عن تلك الإجراءات التي يرى المجتمع اتخاذها تجاه الخارجين عن القانون، والعقاب هو مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية تنفيذ الأحكام والقوانين". (مصطفى م.، 1998م، ص 166) ويندرج في معايير الضبط الاجتماعي، التي تمارس اتجاه أي خرق للعرف أو القانون ويعتبر كابح للعنف.

3. العلاقة بين أشكال العنف وظاهرة الإجرام في المجتمعات المعاصرة:

إن لوسائل الاتصال والمعلوماتية دور في تنامي العنف، حيث تزيد من وتيرة استخدام العنف في سلوكيات أطفالنا وشبابنا، والإدمان على مشاهدة أفلام العنف، والجنس وغيرها... دفع بالعديد من أفراد هذا المجتمع، إلى مستنقع الانحراف، من إدمان على المخدرات والإجرام والانتحار. ويتجلى دورنا كباحثين في علم الاجتماع، في تفسير وتحليل هذه الحالة، وكشف أسبابها، وكيف تستطيع قواعد ومعايير المجتمع التصدي لها ومنع واردع هذه الانحرافات والاختراقات القانونية، من خلال ما تملكه وسائل الضبط الاجتماعي، ومن أساليب التربوية والتوجيهية قبل اللجوء إلى العقاب، ومن خلال تثبيت معايير تنشئة اجتماعية سليمة، حتى لا نصل إلى ما وصلت إليه بعض من دول الغرب، التي تعيش يوما بعد يوم مثل هذه السلوكيات، وخير دليل على ذلك هذا الشاب المراهق في ألمانيا الذي قتل العديد من التلاميذ والمعلمين أمام مرأى من الناس، وقيل أنه كان من المتعاطين على مشاهدة أفلام العنف، وكثيرة هي الأمثلة المماثلة لها.

ولقد لوحظ في العشرية الأخيرة، تزايد لأعمال العنف في مجتمعنا، وذلك بإحصاء العديد من الاعتداءات وأعمال عنف والتي تصل أحيانا إلى القتل، كما أنها انتشرت في مختلف الأماكن وداخل العديد من المؤسسات، في المدارس التربوية بالاعتداءات بعض التلاميذ على معلميهم وحتى على مدراء ومربين، أما في الملاعب والشوارع، فحديثنا قد لا ينتهي، وحتى في أماكن العمل أين تتعدد اللوائح للنظام الداخلي وأسس الضبط القانوني، لكن العنف المستخدم قد همش هذه المعايير ، وكان إلحاق الضرر والخسائر على الممتلكات الاقتصادية سبيل للتعبير عن حالة تدمر أو احتجاج عمالي لوضعية ما، ومثل هذه السلوكيات السلبية الغريبة عن مجتمعنا، قد أثارت حيرة الهيئات الحكومية، واهتمام الباحثين والمتخصصين في العديد من العلوم كالقانون وعلم النفس وعلم الاجتماع، لتحديد وتفسير أسباب انتشار هذه الظاهرة، ظاهرة العنف، وأشكال تفشيها في مجتمعنا، وأيضا ربطها في هذا التحليل بذلك الدافع الانفعالي العنفوان الذي أصبح اعتياديا لدى البعض في تفاعلاته، حيث يتجه إلى التعدي عند حدوث أي خلاف أو اضطراب أو صراع بين شخصين أو جماعتين، وبين نظرة الفرد المحبطة إلى مجتمعه ونظرة كراهية واستياء بسبب فشله في تلبية حاجيات مادية أو معنوية والتي تزداد يوما بعد يوم.

وتعد جريمة العنف من بين أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها اليوم أغلب المؤسسات الاجتماعية، والتي أخذت منحى العنف المعاصر بأبعاده المتعددة، فالبعد السياسي يسمى بالإرهاب والذي عانت منه الجزائر الويلات خلال العشرية السوداء، والبعد القيمي والثقافي وكان بظهور فئات في أوساط شغلها الوحيد العنف والاعتداء وبأحدث الوسائل التكنولوجية على ممتلكات

الغير وعلى شخصيتهم، حيث نجدها تنتشر في مختلف أماكن التجمعات السكانية وتستخدم الكحول والمخدرات والأسلحة البيضاء لترهيب الأفراد، وحتى داخل محيط المؤسسات التربوية، التي لم تسلم من هذه التصرفات حيث يرون في العنف صفة التميز والسلطة، وهي نمذجة للسلوكيات مأخوذة من مواقع الإنترنيت. ولتحليل فكرة هذا السلوك العنيف أو هذه الأفعال العدوانية التي يتوسع نطاقها، نضيف البعد الثالث الاقتصادي، فهذا الأخير الذي هو نتاج انعكاسات ثقافة النفوذ المادي والتنافس الاقتصادي لنظام اقتصاد السوق والعولمة، وغيرها من قيم الكسب اللامحدود بالبحث عن وضع اقتصادي لا مشروط للمنافسة والاحتكار في السلع يصاحب ذلك غالبا أعمال عنف، وانحلال أخلاقي في التبادلات التجارية، ويتزايد بسبب افتقار الأفراد المنحرفين إلى الوازع القيمي والأخلاقي وخاصة الديني، وكذلك إلى النقص في التكفل النفسي والتربوي السليم للمعنفين، ليعيد دمجهم إلى الحياة الاجتماعية السوية، ويبقى الدور الأهم والأكبر لوظيفة التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرية وللمحيط الاجتماعي عامة.

إن الصعوبة في التكيف مع الظروف المادية والاقتصادية للمجتمع المعاصر، خاصة لدى الطبقة الكادحة والفقيرة، يحدث هذا السلوك كمسلك غير قانوني لتحقيق ولإشباع الرغبات المادية وأخرى معنوية للأفراد والمنحرفين.

فظاهرة العنف هي خليقة بأن تكون موضوع اهتمام كل الباحثين في مختلف التخصصات، بحيث تتداخل فيها عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية... فهي تفسر بظاهرة تفكك اجتماعي أو انحلال خلقي أو صراع لمصلحة ما، أو بتأزم في المناخ السياسي، وأحيانا بأنها نتاج فراغ ثقافي. وقد تفسر أيضا بذلك التعصب في الأفكار وفي بعض الإيديولوجيات للجماعات المتطرفة تستخدم العنف لنشر إيديولوجياتها، ومن جانب آخر فإن عامل التدرج الطبقي والاستغلال المادي الذي آلت الطبقات الكادحة أدى إلى زيادة انتشار ظاهرة العنف في الأوساط الطبقات الفقيرة، كما أن هذه المشكلة باتت تشكل خطرا يداهم شبابنا وخاصة الجيل المتفتح على عصر المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة بوصفها هي أيضا إحدى أهم محددات العصرنة والثقافة المعولمة.

4. النظريات المفسرة للعنف وأسبابه:

لقد تعددت النظريات المفسرة لظاهرة الجريمة والعنف فمنها:

1.4. النظريات المعرفية:

من بين العلماء "كابرار" cubrar من علماء النفس الذين ركزوا على العمليات الفكرية والمعرفية، أي أن الإنسان له قدرات يدرك بها وقائع الأحداث ويتخذ استجابات بعد تكوين مشاعر الغضب والكراهية ثم ممارسة السلوك العدواني وقد يعتدل المجال الإدراكي للموقف فيصبح الفرد متبصرا بكل العلاقات والأبعاد بين السبب والنتيجة (العقاد، ص 116) أن الخبرة والمعرفة التي يكتسبها الفرد في الوسط وفي البيئة الاجتماعية، تجعله يميز بين السلوك السوي، والسلوك المنحرف ويدرك الموقف الكلي قبل الشروع في أي عمل.

ومنه فإن ظاهرة العنف تتعدد أسبابها فهي حالة اجتماعية ونفسية لها علاقة بالعالم الخارجي، وإن الظروف الاجتماعية لها دور في تقوية هذا السلوك وفي حالة عدم ضبط هذا السلوك تكون ممارسة العنف أكثر فأكثر. فهو الوسيلة لتحقيق الرغبات الذاتية التي لا يستطيع الفرد – غير السوي- إشباعها لعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية من جهة، ولعوامل نفسية، غريزية تنتج منذ الطفولة، والمجتمع وحده مسئول عن تحديد أو ضبط هذا السلوك من خلال مؤسساته التربوية، العقابية، الدينية ... الخ.

2.4. النظريات الاجتماعية:

توجد تفسيرات متعددة حول العنف كظاهرة أو كمشكلة اجتماعية استنادا إلى عدة نظريات:

1.2.4. نظرية التفكك الاجتماعي: فهي ترى في العنف حالة جديدة للمجتمع يجد أفراده أنفسهم فيها لا يتقاسمون نفس المعايير السلوكية وحيث تتحدى هذه القواعد السلوكية قواعد أخرى جديدة، فيصبح المجتمع حينئذ في حالة تفكك اجتماعي، كتفكك الأسرة (الطلاق، الانفصال) وتؤدي إلى ضغط على أفراد هذا المجتمع، فتمارس فيه أشكالا متنوعة من العنف وخاصة من قبل الأفراد المحبطين. وهناك العديد من علماء الاجتماع الذين يفسرون مختلف الظاهر الاجتماعية على أساس ذلك التصدع في القيم بين الأجيال، ويرجعون مشكلة العنف إلى اللاتوازن بين قيم جديدة، وأخرى محافظة لها منطق مخالف لهذه الأخيرة.

2.2.4. نظرية التغير الاجتماعي: أي نقصد بذلك التغير في أنماط التفاعل داخل المجتمع مثل تغير العادات بسبب التقدم التكنولوجي، وبدوره تتغير اتجاهات الناس، ومن أصحاب هذه النظرية العالم الشهير "وليم أوجبرون Ogburn.W " فهو صاحب مصطلح "التخلف الثقافي" أو "الفجوة الثقافية" (عمر، 2008م، ص 27 - 30) ويقصد به اختلاف معدلات التغير في أجزاء الثقافة الحديثة، ومنه تحدث الصراعات وتعم أشكال العنف.

3.2.4. نظرية صراع القيم الاجتماعية: ونلاحظ في هذا الصدد وجود قيم تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد، ليس شرطا إن تكون عامة بين جميع أفراد المجتمع وتختلف عن قيم جماعات أو أفراد آخرين، فيحدث صراع القيم وبالتالي تتجاوز العلاقات بسلوك الانحراف، أو بممارسة العنف.

4.2.4. نظرية الانحراف: يرى "ميرتون" أن لكل مجتمع أهدافا معينة يسعى إلى تحقيقها من خلال وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف وبالتالي يتبعون وسائل غير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون.

5.2.4. نظرية البناء الاجتماعي: يرون أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع كله يؤدي إلى هذه المشكلة أي إلى العنف، بما في ذلك مؤسساته ومذاهبه، وعلى هذا يجب وينبغي النظر والاهتمام بالبناء الاجتماعي وإعادة تشكيله لإعادة تنظيم الوضع الاجتماعي على أسس سليمة.

5. الخلفية الاجتماعية وتنوع جر ائم العنف في المجتمعات المعاصرة:

تتعدد مظاهر العنف وأسباب الجريمة، فهي تختلف باختلاف المجتمعات والنظم الاقتصادية والسياسية، وبتعدد القيم الثقافية والدينية، وحتى لتنوع نمط العلاقات الشخصية والاجتماعية، ولهذا فأسباب الجريمة متعددة منها.

1.5. الأسباب الشخصية: تتأثر بالبنية البيولوجية الوراثية والخلقية -كما سبق عرضه- فتعطل بعض الوظائف الحيوية التي لها الدور في تحديد السلوك العنفواني منها: التسلطية، العدوانية، المحبطة وغيرها ...

2.5. الأسباب السياسية: تتمثل في ذلك الصراع بين الطبقات ويحدث العنف، بسبب غياب الديمقراطية، تبنى السلطة نظام القوة العسكرية كالديكتاتوريات –منع تكوين الجمعيات، النقابات والأحزاب ....

3.5. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: وهي الظروف المحيطة –المادية– التي تولد مشاكل في الوسط الاجتماعي: كالبطالة، انخفاض مستوى المعيشة وغيرها .... تؤدي إلى سلوكيات إنحرافية منها العنف، وهذا ما يمكن توضيحه في هذه المقال كسبب للانفتاح الاقتصادي وللوضعية الاجتماعية الصعبة التي يعانيها مجتمعنا (انتشار الفقر، والبطالة واللااستقرار).

4.5. الأسباب الثقافية: هي مجموع المعارف والمعتقدات والعادات والقيم وغيرها ... التي تكون مفاهيم خارج عن المنظومة القيمية للمجتمع لبعض الجماعات أو الأفراد فيكونون توجها إيديولوجيا أو عقائديا متطرفا سيخدم فيه العنف لبسط أو لتحقيق هذه الأفكار.

5.5. الأسباب التكنولوجية: والتي يمكن ربطها بعالم المعلوماتية والتي هي من ميزات ما بعد الثورة الصناعية، فانتشار العنف والسلوك الانحرافي قد نمى بعد الانتشار الواسع لوسائل الإعلام بين الشباب، وخاصة تطور أجهزة الاتصال المباشرة، فيحدث الاحتكاك بقيم غريبة عنا تكون مشحونة بالعنف والانفعالات العدوانية.

فلقد أجريت بحوث في هذا المجال من بينها أحدث الدراسات التي قام بها Bandura حول مخاطر مشاهدة النماذج العدوانية على شاشة التلفزة، وذلك عن طريق المشاهد المشحونة بالعنف. حيث بين في تجاربه: بأن الأطفال الذين يشاهدون أفلاما بها حالات العنف، يتصرفون بعنف أكثر، وقام بتطبيقها كدراسة على عينة من الأطفال حول مشاهدتهم لسلوك عدواني على الدمية، فكان لهم أن طبقوا نفس السلوك. ولقد ساهم أيضا العالم "Eron " سنة 1980 بعمل حول هذه المسألة، فوجد أنه أثناء تتبع أطفالا وعددهم 875 من 1960 (كانوا آنذاك في الصف الثالث) وتمرنوا على مشاهدة العنف، وهذا في مدينة هيدسون بنيويورك، وبعد دراسة لاحقة، على 400 طفل من بين هؤلاء الأطفال، الذين أصبحوا في الثلاثين من عمرهم، بأن كانت لهم سلوكيات عدوانية، فمنهم المخالفون للقانون، والذين لهم معاملة قاسية مع زوجاتهم وأطفالهم، وبالتالي أظهر الارتباط بين برامج التلفزيون والعنف" (حميدي، 2008م، ص 55 - 56)

وإذا كانت هذه حالة الأطفال في عهد التلفاز وأفلام الرعب، فكيف هي الآن أمام هذا التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الترفيه من حواسيب وهواتف نقالة، والمشاهدات الواسعة التطرف، والتي يصعب على المجتمع وعلى الأسر أن تضبطها، حتى أن القانون لا يعاقب عليها وتخرج عن كفاءة الضبط الاجتماعي وعن مؤسساته.

إن هذه الظاهرة العنف الالكتروني، تعد تفسيرا واضحا لانعكاسات مشاهدة القنوات التلفزية الأجنبية والأشرطة والانترنيت وغيرها .... والتي هي مظهر من مظاهر العولمة التكنولوجية والإعلامية، هذه العولمة التي توصف بالإيجابية من حيث تقصير المسافات، وتوسيع العلاقات والاتصالات بين الأفراد والمجتمعات، لكنها "من أخطر القضايا التي تواجه العالم وخاصة الأمم، وذلك أنها تضيع هويتنا الثقافية" (فهمي، 2007م، ص18)

6. علاقة التكنولوجيا الحديثة بمظاهر العنف:

يلاحظ في السنوات الأخيرة الماضية ازدياد وتوسع دائرة العنف على مستوى الوطني والعالمي، ويعود ذلك إلى انتشار كل تلك الامتيازات التقنية والعلمية في تنظيم أسلوب العنف وفي نشره، حتى أن ظاهرة العنف هذه، قد ولدت منحى جديد من السلوكيات العدوانية وأنواع الجريمة التي أصبحت لها صبغة عالمية، منها الجريمة المنظمة والتي يحللها البعض (حلبي، 2005م، ص - ص 153 - 162) بأنها مشروعات عمل نظمت لأهداف تحقيق الكسب الاقتصادي من خلال نشاطات غير قانونية، وتتضح علاقتها بانحراف الطبقات الدنيا التي تشمل جرائم: السرقة، المخدرات، الإدمان الخ...

كما أنه بتدفق الثقافة الكونية بواسطة وسائل الإعلام العملاقة، التي تعتمد في نشر رسائلها على أحدث تقنيات الاتصال "فمن خلال العروض التلفزية والإعلانات، تقوم هذه الشركات بتشكيل وعي الناس وصياغة هويتهم وتحديد بنية رغباتهم في جميع أرجاء الأرض وفي العقدين الآخرين يسيطر عدد قليل من الشركات العابرة للقوميات... على السوق العالمية للترفيه والأخبار والبرامج والأفلام، تحركها الرغبة إلى الربح... فتبث القيم الاستهلاكية وتعمل على تشكيل ذوق الجمهور ونمط حياته بما يحقق مصالحها". (عادل، 2006م، ص63)

وهنالك أيضا انعكاسات سلبية للعولمة الإعلامية على ميول الطبقة الفقيرة نحو العنف، فمع التغير في أساليب التنمية، وفي ظروف العمل وقوانينه، ظهرت مفاهيم حديثة في التحاليل السياسية، كالتطرف، والتعصب والإرهاب، ولكل منها مسائل لها دلالتها وأسبابها ونتائجها، وهي حسب تصنيفنا للواقع المعاش تطور لظاهرة العنف في عصر العولمة أمام غياب آليات الضبط الاجتماعي فزادها عنفا "عولمة الاتصال وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على العمل في مجالات الاتصال والمعلومات". (حلبي، ص 184)

كما أن عدم تفهم المجتمعات لحاجات الشباب وعدم تلبيتها لهم بالطرق السليمة والقانونية، يجعلهم يتخذون مجالا غير مشروع بإتباعهم السلوك المنحرف، غير المستحب من المشاهدات غير الطيبة، وتلقن صور العنف من مواقع الانترنيت، والتي تزرع في ذاتهم، وليمارس العنف على نطاقه من خلال علاقات العداء على الآخرين ويجدر الذكر بأن أغلبية السكان في الدول النامية، هي من فئة الشباب حيث "تتمثل حاجاتهم في إطار التنمية البشرية عديدة ومتنوعة، وفي ميادين شتى، كالتعليم، الصحة، التشغيل والتنشئة الاجتماعية التي تؤسس الشخصية، وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. (فهمي س.، 2007م، ص 133 - 134) كذلك فإن الفجوة الثقافية بين الأجيال والتقدم الكبير، الذي يشهده مجال الإعلام

والاتصال والتكنولوجيات المختلفة، لدى الجيل الجديد، يختلف إطارا ومضمونا، عن الجيل القديم، وبالتالي تختلف القيم والثقافات ويصعب تكوين إطار أحادي للفهم العام للأمور بين الجيلين، فيحدث الصراع وتفشل أساليب التنشئة الأسرية، ويتولد انفجارا لدى جيل الشباب، باستخدامه أساليب العنف المادي أو البدني أو اللفظي للتعبير عن رغباته المخالفة لقيم ولأفكار الجيل القديم.

إن العوامل المجتمعية، والتي تحدد ظروف كل مجتمع، بناء على المنظمات والمؤسسات واللوائح والقوانين والسياسات العامة للمجتمع، كذلك أن خصائص المجتمع الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية والثقافية، كلها عوامل تنعكس مباشرة على أمن واستقرار المجتمع. كما أن هذه الثورة المعلوماتية التي خلقت تقنيات جد متطورة في البرمجة والإعلام قد ساهمت بطريقة وبأخرى في تكوين شخصية عنفوانية، وفي تنشئة أطفال مولعون بالعنف والتدمير، فرؤية العنف في التلفزة هو من أهم أسباب السلوك العدواني لدى الأطفال، كما يوضح أصحاب هذا الاتجاه التحليلي – النفسي، أن توكيد الدور النفسي، الذي يمكن أن تحدثه تلك الأفلام للدوافع العدوانية، وأنه توجد صلة بين الرغبة في مشاهدة العنف مع السلوك العنيف الذي يعقب المشاهدة، عن طريق التلقين العفوي والتقليد.

إن التدهور الكبير في الحياة الاجتماعية، وزيادة التعصب والعنف، وتفكك في العلاقات الاجتماعية في عصر العولمة، في عصر الليبرالية المتوحشة كما يسميها "سمير أمين" تثبت أن العولمة لا تكف عن إنتاج المزيد من الفقراء حتى أصبحت تطال فئات اجتماعية، كانت تمثل في الماضي القريب أساس التلاحم الاجتماعي ألا وهي فئات وشرائح الطبقة الوسطى التي هوت إلى الفقر ، والمجتمع الجزائري، قد دخل في أزمة البطالة بفقدان العديد من العمال مناصبهم وأصبح الجزائريون "يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية، الأمر الذي دفع بعض الأفراد إلى التعبير عن رفضهم لهذا الواقع من خلال السلوك العنيف". (حميدي، ص 147)

وتتجسد احتمالات ظهور واتساع ظاهرة العنف في الدول النامية، من خلال هيمنة النظام الرأسمالي العالمي، حيث اتجهت العديد من الدول العالم العربي ومنها الجزائر، إلى إصلاح مسارها الاقتصادي، وإتاحة فرص المنافسة التجارية، قصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففتحت حدودها أما التجارة الحرة، وسهلت فرص الاستثمار أمام الشركات الأجنبية، وهذه التغيرات الاقتصادية انعكست على المؤسسات الاقتصادية وحتى الثقافية والتربوية، فعمت قيم الفساد والرشوة والاختلاسات، والتي بدورها شجعت على استخدام العنف لتحقيق هذه الغاية، أو تلك

الحاجات المادية، وتتضح العلاقة بين السلوك العدواني وحتى الوصول إلى "السلوك الإجرامي، علاقة بينها وبين التدرج الاجتماعي والبناء الطبقي والحراك الاجتماعي... وكذلك مع نسق القيم السائد ة في المجتمع". (شومان، 1999م، ص 174)

ويعتبر الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته التنمية الاقتصادية في الجزائر في الآونة الأخيرة من أهم الأسباب المباشرة في انتشار الفقر كظاهرة ناتجة عن حالات التسريح العمالي، وزيادة في معدلات البطالة، وتراجع في معدلات الصحة (يقصد بها انتشار بعض الأمراض التي لها علاقة بالفقر).

كذلك يتراجع مستوى المتمدرسين أو ما يصطلح عليه بالتسرب المدرسي (لعجز عن تسديد نفقات التمدرس) وغيرها من المخالفات السلبية للعولمة على الجانب الاجتماعي. فكل عوامل قد ساهمت في زيادة ظاهرة العنف والإجرام. وإن الحالة التي يعيشها المجتمع اليوم، تبين ذلك التطور في العلاقات الاجتماعية بحيث أصبح الحق لدى البعض في استخدام المشروعات غير الرسمية من بيع المخدرات والكحول وغيرها ... لتحقيق غايات مادية وهي في الأساس السبب المباشر لتعميم ظاهرة العنف في أوساط المجتمع. كما أن ظاهرة العنف التي لم تسلم منها المؤسسات التربوية تبين الملف الخطير الذي وصلت إليه المدرسة، بما شمل التعدي على هذه المؤسسة الموقرة بل وعلى مؤطريها أيضا، فالظاهرة تمثل اتخاذ الأفراد مسلكا غير شرعي التحقيق حاجاتهم ورغباتهم، وهي سلوك انحرافي، تصاحبه آثار سلبية على المجتمع وعلى مختلف مؤسساته.

إن علاقة العولمة بتنامي سلوك العنف في أوساط الطبقة الفقيرة هو من هيمنة اقتصاد السوق وغلاء المعيشة، فبزيادة الإحساس بالظلم وباللامساواة أو التفاوت الطبقي، يتولد لديها الشعور بالحقد والعدوانية. وأنه من جانب آخر، الوضع المستحدث في الثورة المعلوماتية، عامل آخر هام في إحداث تلك الهزة العنيفة التي مست العلاقات الاجتماعية وقيمها و حتى في الأفكار، فمن خلال الصراع بين الطبقات، والتصادم في القيم بين الأجيال، وضحها العديد من علماء النفس في أن هنالك مفاهيم سيكولوجية حديثة مرتبطة بالعولمة منها مفهوم "موقع الضبط" وهو تحديد سلوكيات الأفراد التي تقع بين تسيير لظروف داخلية أو خارجية، وأن إدراك الشخص لهذه الظروف، يكون بتحكم جوانب سلوكية وأخرى معرفية، والتي تحدد اتجاهات ومواقف الأشخاص، فمناخ العولمة يخلق شيئا قريبا من "موقع الضبط الخارجي" حيث تبدو الأشياء كلها خارجة عن سيطرة الجميع". (عادل، ص 85) إن الضبط الاجتماعي هو مصطلح محوري يمثل حلقة وصل رابطة بين التحليل الاجتماعي للقيم الإنسانية والسلوكيات والانفعالات لدى الأفراد أثناء عملية

التفاعل الاجتماعي، فعلينا أن نوضح من خلال أبحاث علمية كيفية "ضبط" سلوكيات الأفراد غير السوية، وكيفية معالجتها، كظواهر نتجت عن "عولمة العنف" بالسبل الأكثر نجاعة وأكثر فعالية لمواجهتها، وللكشف عن أسبابها، أو الحد منها وأيضا بإصلاح الفرد وتنشئته وتوجيهه، عن طريق نفس الوسائل أي الوسائل الإعلامية، فهي سلاح ذا حدين، وبالعودة إلى ارثنا الحضاري والثقافي وإلى قيمنا الإسلامية، كما تفعل شعوب عديدة لها تاريخ في التقدم والتحديث وما تزال تتمسك بأصالتها وحفاظها على القيم أجدادها وعلى انتمائها القومي والحضاري.

وفي الأخير نتساءل هنا عن فعالية "الضبط" لهذه الظاهرة أي جريمة العنف، وآليات "الضبط الاجتماعي" كون الإنسان هو فرد في هذا المجتمع، يتطلب وجوده كعضو فيه، مسايرته للضوابط الاجتماعية، فتكون بمثابة الكابح الذي تكبح قوة وشراهة الغريزة الإنسانية، هذه الأخيرة التي يتصف بها الكائن البشر يقبل تنشئته الاجتماعية، وعليه نجد أن الفرد الذي يخضع للضوابط ويلتزم بها يكون سويا وسعيدا ويجد صورة جميلة له مطبوعة في حكم ورؤية وتقييم أصدقائه وزملائه المحيطين به وأما الجانب الأخر ، فيكون تعيسا وشقيا، ومتعبا نفسيا، وقلقا فكريا، ومضطربا سلوكيا، عندما لا يكون منضبطا بضوابط اجتماعية (معن، 2006م، ص 31 - 32) فهي حالة الفرد غير السوي ويتحول في بعض الأحيان إلى شعور انتقامي رافضا لمجتمعه حاقدا عليه.

7. الخاتمة:

مما سبق يمكننا أن نستخلص بأن ظاهرة الجريمة المعاصرة والعنف مرتبطة بالعصرنة وخاصة بمظاهر الحياة لهذا النظام الاقتصادي الجديد وهذه التكنولوجيا الحديثة رغم ايجابياتها المتعددة إلا أن البعض وظفها لأهداف لا أخلاقية، وذلك لعدة أسباب، منها: التقدم التكنولوجي الذي صاحب تصدير أنواع الأجهزة ووسائل الاتصال، والعديد من الآلات إلى بعض المجتمعات، كذلك صاحب هذا التقدم أنماط ثقافية وسلوكيات وقيم واتجاهات مغايرة لا تتماشى والمحيط الاجتماعي المحلي، وقد تكون بعض هذه الأنماط الثقافية غريبة تماما على أفراد المجتمع فيحدث التصادم، ويقع خلل في القيم فتكون تلك الهزات التي تنجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية كالعنف. كما أن الانفتاح الواسع على المجتمعات الأخرى، والنقل الحضاري والتواصل الثقافي، وخاصة في مجال التقنيات الحديثة المستعملة في العديد من المجالات كالهواتف النقالة والانترنيت. فتزيد من الحاجات، وتنوع من الكماليات عند الأفراد لدى مختلف شرائح المجتمع، لكن بأي طريقة يتم إشباعها.

8. قائمة المراجع:

أحمد، مجدي حجازي. (1988م). علم اجتماع الأزمة. القاهرة، مصر: دار الثقافة العربية.

بلقاسم، سلاطنية. سامية، حميدي. (2008م). العنف والفقر في المجتمع الجزائري. القاهرة: دار الفجر.

سحر، فتحي مبروك. عصام، توفيق عمر. (2008م). المشكلات الاجتماعية المعاصرة. الأردن: دار الفكر.

عامر، أحمد جيدر. عبد المنعم، جليل إبراهيم. (2003م). لسان العرب. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الباسط، محمد حسن. (1985م). أصول البحث الاجتماعي. القاهرة، مصر: مكتبة وهبة.

عصام، عبد اللطيف العقاد. (1999م). سيكولوجية العدوانية وترويضها. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

علي، عبد الرزاق حلبي. (2005م). المشكلات الاجتماعية. مصر: دار المعرفة الجامعية.

محمد، محمود مصطفى. (1969م). شرح قانون العقوبات. القاهرة: دار النهضة العربية.

محمد، سيد فهمي. (2007م). العولمة والشباب من منظور اجتماعي. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

محمد، شحاته ربيع. (1994م). علم النفس الجنائي. القاهرة، مصر: مكتبة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد، شومان. (1999م). عولمة الإعلام. الكويت: عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

محمد، عبد محجوب. يحيى، مرسي عبد بدر. (2008م). العنف السياسي والاجتماعي، قراءات ودراسات أنثروبولوجية. الاسكندرية: دار الثقافة العلمية.

محمد، محمود مصطفى. (1998م). الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية. القاهرة: مكتبة عين الشمس.

محمد، محمود مصطفى. (1969م). شرح قانون العقوبات. القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى، العويجي. (1984). التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الإنحراف. الرياض: مركز الدراسات الأمية والتدريب.

مصطفى، عادل. (2006م). العولمة من زاوية سيكولوجية. بيروت: دار النهضة العربية.

معن، خليل معن. (2006م). الضبط الاجتماعي. الأردن: دار الشروق.

برهان، غليون. (10 أفريل 1997م). العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر الترشيد. أبو ظبي: ملتقى المجمع الثقافي.

- Arabic references in English :

Hegazi, A. M. (1988). Sociology of Crisis. Dar Al-Thaqafa Al-Arabiya, Cairo.

Belqassem, S., & Hamidi, W. (2008). Violence and Poverty in Algerian Society. Cairo: Dar Al-Fajr.

Mabrouk, S. F., & Omar, E. T. (2008). Contemporary Social Problems. Jordan: Dar Al-Fikr.

Jader, A. A., & Ibrahim, A. M. G. (2003). Lisan Al-Arab. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah.

Hassan, A. B. M. (1985). Principles of Social Research. Cairo, Egypt: Maktabat Wahba.

Al-Aqad, E. A. (1999). Psychology of Aggression and its Control. Alexandria, Egypt: Dar Al-Fikr Al-Jamei.

Halabi, A. A. R. (2005). Social Problems. Egypt: Dar Al-Maarefa Al-Jameia.

Mustafa, M. M. (1969). Explanation of Penal Law. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Fahmi, M. S. (2007). Globalization and Youth from a Social Perspective. Alexandria: Dar Al-Wafa for Printing and Publishing.

Rabie, M. S. (1994). Criminal Psychology. Cairo, Egypt: Dar Ghareeb.

Shoman, M. (1999). Media Globalization. Kuwait: Alam Al-Fikr, National Council for Culture, Arts and Letters.

Mahjoub, M. A., & Badr, Y. M. A. (2008). Political and Social Violence: Anthropological Readings and Studies. Alexandria: Dar Al-Thaqafa Al-Ilmiyah.

Mustafa, M. M. (1998). Social Defense and Social Service. Cairo: Maktabat Ain Shams.

Mustafa, M. M. (1969). Explanation of Penal Law. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Awaji, M. (1984). Civil Education as a Means of Preventing Deviation. Riyadh: Amiya Studies and Training Center.

Adel, M. (2006). Globalization from a Psychological Perspective. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Ma'an, K. M. (2006). Social Control. Jordan: Dar Al-Shorouk.

Ghalion, B. (April 10, 1997). Arabs and the Challenges of Cultural Globalization, Introductions in the Age of Rationalization. Abu Dhabi: Cultural Forum Assembly.